

المحور الأول	مدخل إلى تطور مفهوم القيمة	الدرس الثاني	نظريات القيمة
أهداف الدرس	- إعطاء وأخذ فكرة على تطور مفهوم أو مصطلح القيمة من وجهات نظر مختلفة لمنظري نظريات القيمة؛ - الوقوف على النظريات التالية: نظرية العمل، نظرية تكاليف الإنتاج، نظرية المنفعة، نظرية آليات السوق؛ - توضيح مختلف الانتقادات الموجهة لكل نظرية وملاحظة وإدراك الاختلاف في دراستها لموضوع القيمة.		

تمهيد:

تعد نظرية القيمة من أكثر المسائل التي أثارت جدلاً كبيراً في الفكر الاقتصادي، كونها تبحث في كيفية تحديد قيم السلع عند التبادل، وتحديد ما بمحددات التي مختلفة لم يكن هناك اتفاق حولها، غير أن الموضوع الشائع بين مفكري الاقتصاد منذ القدم تمثل في تقسيم القيمة إلى: القيمة في الاستعمال والقيمة في التبادل؛

على هذا الأساس بدأت دراسة موضوع القيمة من طرف الفلاسفة والمفكرين الاقتصاديين وأخذت تتطور فيما بعد، وبذلك وضعوا نظرياتهم التي اختلفت أفكارها في بعض النواحي وتشابهت في بعضها الآخر، ولكنها كلها ساهمت في إثراء الموضوع الذي أثير جدله منذ تاريخ الحضارات والعصور القديمة إلى غاية العصر الحديث وما بعده، ذلك أن العصر الحالي -عصر الرقمنة والمعرفة- يشهد تطوراً هائلاً في مفهوم القيمة والانتقال التدريجي للتركيز على مفهوم خلق القيمة، وقبل الحديث عن هذا الأخير، سيتم توضيح أفكار نظريات القيمة على النحو التالي:

أولاً: نظرية العمل: والتي تعد أهم وأول نظرية، برزت على يد المفكر الاقتصادي " آدم سميث " مؤسس المدرسة الكلاسيكية وأثريت بأفكار كل من " كارل ماركس وريكاردو "، مبدأها الرئيسي الذي تقوم عليه: " العمل البشري هو الجوهر الحقيقي لقيمة المنتج ".

وبالنسبة لمضمون أفكارها في إطاره العام يمكن القول أنها تمحورت حول النقاط الرئيسية التالية: إثارة مشكل " لغز القيمة " وتحديد قيمة السلع عند التبادل بالعمل الاجتماعي، وكذا العمل المختزن، ويمكن توضيح أهم مبادئها في الجدول التالي:

النظرية الاقتصادية	منظروها (أصحاب النظرية)	مبادئها	الانتقادات الموجهة إليها
نظرية العمل	Adam Smith (1790-1723)	○ من وجهة نظر " آدم سميث " أن للسلعة قيمتان: قيمة استعمالية وأخرى تبادلية، والتي عند دراستها أثار الجدل حول اشكالية " لغز القيمة " وذلك من خلال ملاحظة التناقض بينهما، ولكنه في البداية وكوجهة رئيسية أكد أن العمل هو العامل الأساسي المحدد للقيمة والمصدر الوحيد لتحقيقها، وبذلك اعتبرت أقدم نظرية.	○ قيمة العمل تحدد السعر الحقيقي للسلعة وليس سعر السوق للسلعة الذي يتقلب لظروف معينة. ○ افترض أن كل الأعمال
	David Ricardo (1823-1772)	○ أكد " ريكاردو " فكرة التفرقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ويشترط حتى يكون للسلعة قيمة مبادلة لا بد أن يكون لها قيمة استعمال، أي أنه يركز في دراسته على القيمة التبادلية المحددة بالقدرة على العمل والجهد المبذول في إنتاج السلعة، وهو بذلك يشاطر " آدم سميث " في فكرته، حيث يعتبر رأس المال عملا سابقا ويصفه بالعمل المختزن أو غير المباشر وعلى ذلك يحدد قيمة السلعة بالعمل المبذول فيها، سواء العمل الجاري أو المختزن (رأس المال).	متساوية، وهذا غير صحيح فالعمل الخاص بالنحت غير مساو لعمل إنتاج سلعة بسيطة. ○ اقتصر عوامل الإنتاج في عنصر العمل فقط وإهمال بقية العناصر. ○ استخدام نظرية القيمة للقيمة لتبرير استغلال العمالة، حيث تشير إلى أنه ينبغي تعويض العمال فقط عن مقدار العمل الذي يضعونه، بدلا من القيمة التي يخلقونها. ○ لم تفسر دور الطلب في تحديد قيمة السلعة.
	KARL MARX (1883-1818)	○ يرى " ماركس " أن العمل هو السبب الوحيد المنشئ للقيمة، أي أن القيمة تتناسب طرديا مع وقت العمل، أما بالنسبة لرأس المال ينتج ببذل جهد سابق، وهنا تؤيد أفكاره الأفكار السابقة، ويضيف من وجهة نظره القيمة تتحدد بفائض العمل، الناتج عن العمل الإضافي الذي ينتج فيه العامل قيمة يستحوذ عليها الرأسمالي بدون أي مقابل للعامل.	

ثانيا: تكاليف الإنتاج: برزت نظرية تكاليف الإنتاج التي تأخذ في اعتبارها كافة العوامل المكونة للتكاليف بما فيها الربح، برزت على إثر الانتقادات الموجهة لنظرية العمل، وقد جرى تعديل النظرية على أساس أن القيمة تتحدد بنفقات إنتاج السلعة وقت البيع وليس وقت الإنتاج، أي عند التبادل، وهي أيضا لا تأخذ في الحسبان تفسير قيم سلع كثيرة كالشروات الطبيعية والسلع النادرة ويمكن توضيح أهم مبادئها في الجدول التالي:

النظرية الاقتصادية	منظروها (أصحاب النظرية)	مبادئها	الانتقادات الموجهة إليها
نظرية تكاليف الإنتاج	Antoine  Quesnay  François (1774-1694) Landsburg 	 المفكر " Antonine " هو أول من أشار إلى أن جزءا من القيمة سواء في الاستعمال أو التبادل يعتمد على تكاليف إنتاج السلعة لأن تحديد القيمة لا يختصر في عنصر العمل بل يتحدد أيضا بكل ما يدخل في إنتاج السلعة من تكاليف.  يؤيد " Quesnay " الفكرة ويقول أن قيمة السلعة تتمثل في قيمة المواد الأصلية المكونة لها إضافة إلى تكاليف التشغيل والصيانة.  انتقد " Landsburg " تفسير القيمة من خلال العمل، فهو يرى أن هذه الفكرة تتجاهل العديد من الأخطاء، وأن هذا التحليل لا يعكس القيمة الحقيقية للسلعة، لأن تكلفة العمل المبذول هي جزء من تكاليف السلعة، وبذلك تكون جزءا من القيمة الدفترية لها.	 اعتقد منظري النظرية أن الأسعار تعكس تكاليف الإنتاج، وهذه فكرة لم تكن عديمة الجدوى ولكن الأسعار لا تتأثر فقط بالتكاليف فقد تم تجاهل تأثير العناصر الخارجية.  من الناحية العلمية الاقتصادية فإن المنتجين سيزيدون الأسعار كلما ازدادت التكاليف.  إن الزيادة في الأسعار ستتأثر بدرجة مرونة الطلب في السوق، أي ستكون زيادتهم للأسعار بقدر زيادة التكاليف، أو أقل أو أكثر.

ثالثاً: **نظرية المنفعة**: تعبر المنفعة عن هدف المستهلك المحدد بدرجة الإرضاء أو الإشباع التي تكتسب من اقتناء سلعة أو الاستفادة من خدمة للمستهلك، وهذه النظرية تساعد على توضيح سبب انحدار الطلب للأسفل وتفسير العلاقة العكسية بين الكمية المطلوبة والسعر، أي أن المنفعة الحدية تتناقص وأن المستهلك سوف يشتري وحدات إضافية من هذه السلعة إذا انخفض السعر.

وعليه فإن قانون تناقص المنفعة الحدية يدل على أنه كلما زادت الكمية المستهلكة من سلعة ما، فإن المنفعة الحدية من تلك السلعة تأخذ في التناقص، ويمكن توضيح أهم مبادئها في الجدول التالي:

النظرية الاقتصادية	منظروها (أصحاب النظرية)	مبادئها	الانتقادات الموجهة إليها
نظرية المنفعة	Menger, others	○ يرى معظم رواد المدرسة الحدية من بينهم " Menger " الذي يؤكد أن قيمة السلعة تتحدد بمنفعتها للإنسان وهي تزيد وتنقص حسب درجة الإشباع وأن القيمة الاستعمالية تعد نوعاً من التبادل الداخلي وبذلك تخضع لقانون المنفعة المتناقصة، أما القيمة التبادلية فهي تمثل التبادل الخارجي والذي يعتبره هو التبادل الحقيقي.	○ لا تتحدد القيمة التبادلية بالمنفعة فحسب، بل إضافة إلى تناقص المنفعة الحدية والإشباع وتكلفة الإنتاج، هناك عوامل أخرى مؤثرة فيها، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة —عوامل وسيطة— مثل: الوفرة، الندرة والبدايل. ○ تعتمد على نظرة ذاتية للقيمة من خلال اعتمادها على عاملي المنفعة والندرة كمصدر للقيمة. ○ لا تكون نظرية المنفعة الحدية نظرية قيمة معيارية، في إطار تفسير السعر. ○ عدم قابلية العديد من السلع للتجزئة أو التقسيم تجعل عملية مقارنة المنفعة الحدية للوحدات المتتالية المستهلكة من تلك السلعة عملية غير ممكنة. ○ صعوبة قياس المنفعة المتحصلة من استهلاك وحدات من سلعة ما من خلال استعمال وحدة المنفعة ○ استهلاك الأفراد من السلع والخدمات لا يخضع في الغالب إلى مبدأ القياس بل يعتمد على العادات والتقاليد الاستهلاكية.

رابعا: آلية السوق: بنظرة اقتصادية أكثر حداثة وأكثر تقبلا برزت فكرة " ألفريد مارشال " والتي جمعت بين نظرية الكلاسيكيين حول الإنتاج، ونظرية الحديين المتعلقة بالطلب، واصطلح على ذلك بتقاطع مارشال "Marshallian cross" الشهير، والذي أصبح بدوره الأساس لنظرية القيمة عند النيوكلاسيك، والمعبر عن التوازن في الاقتصاد، من خلال تفسير سعر التوازن المحدد بتفاعل قوى العرض والطلب، ويمكن توضيح أهم مبادئها في الجدول التالي:

النظرية الاقتصادية	منظروها (أصحاب النظرية)	أفكارها	الانتقادات الموجهة إليها
نظرية آلية السوق	Alfred Marshall (1924-1842)	○ وفقا لهذه النظرية تتحدد القيمة، بتفاعل قوى العرض والطلب حيث استنتج " Marshall " أن القيمة عبارة عن علاقة نسبية بين السلع، وهذه العلاقة يعبر عنها بالنقود التي تمثل مقابل للسعر، ويرى أن القيمة تتحدد من خلال عرض السلعة والطلب عليها، أي من خلال سعر التوازن وهو السعر الذي يكون المستهلك مستعدا لدفعه مقابل الحصول على السلعة، ونفسه السعر الذي يكون المنتج مستعدا لقبوله مقابل التخلي عن السلعة.	○ هذه هي النظرة السائدة الآن بالنسبة لتحديد القيمة للسلع والخدمات المطلوبة من طرف الزبون، ولكن مفهوم القيمة أخذ معنى أكثر تطورا ودلالة من ذلك حيث لا بد من التركيز على بعدها الموضوعي وليس الذاتي فحسب.

بعد تقديم مبادئ نظريات القيمة التي تحمل أفكار واسهامات بعض المفكرين الاقتصاديين حول محددات ضبط مدلول القيمة وقياسها، يلاحظ عدم الاتفاق في تلك الأفكار، واختلافها من زوايا متباينة، فالقيمة لديهم قد يحددها العمل على اختلاف تقسيماته - كما ورد في النظريات-، المنفعة والتمن أو السعر وكلها مرتبطة بالسلع، ولذلك يستنتج أن القيمة في المجال التجاري والاقتصادي بصفة عامة كانت مجرد انعكاس للقيمة للزبون، لكن النظرة الأكثر حداثة لموضوع القيمة تأخذ في العصر الحالي بعدا آخر، حيث يمكن تحديدها من خلال عدة مقاربات ومجالات، كما يمكن تحقيقها للعديد من الأطراف ذات المصلحة، وهو ما يفسر عدم القدرة على وضع تفسير موحد وشامل للقيمة، ويبرر وجود العديد من أنواعها وتقسيماتها.